العرب
الإثنين 2020/04/27
السنة 42 العدد 11690

الجزيرة الإنجليزية تنفرد بفتنة أردوغانية عن أقلية الترك في اليونان

وسائل إعلام ومتابعون يونانيون يسردون مغالطات الفيلم الوثائقي

دخلت قناة الجزيرة القطرية على خط التوتر التركي اليوناني، بفيلم وثائقي استفاضت في الحديث فيه عن اضطهاد اليونان للأقلية التركية في منطقة تراقيا، بطريقة تتماشى تماما مع الدعاية والتقارير المعتادة للإعلام التركي، وجاء الرد من اليونانيين الذين كشفوا زيف الادعاءات في الفيلم.

الرأي الآخر غائب عن الجزيرة

الدوحة - "جوزيف غوبلز كان سيفخر بهذا"، رد ساخر لأحد المتابعين اليونانيين على الفيلم الوثائقي الذي بثته شبكة الجزيرة، عن اضطهاد الأقلية التركية في منطقة تراقيا اليونانية، معتبرا أنه أقرب إلى الدعاية النازية، منه إلى تقرير موضوعي بتجاهله أهم المعايير الصحافية.

ويسرد فيلم "تراقيا الغربية، الجزيرة المتنازع عليها: الأتراك في شمال شرق اليونان"، الذي بث على "الجزيرة الإنجليزية" في وقت سابق من هذا الشهر، تفاصيل عن الهوية والثقافة التركية لسكان المنطقة، وإصرارهم على التمسك بعاداتهم وتقاليدهم الأصلية، بدءا من اللغة التركية والموسيقى إلى الرقصات الشعبية والأغاني، مرفقة بشهادات لشخصيات معروفة بدعمها للحكومة التركية.

> **صانعو الفيلم الوثائقي لم يتحدثوا مع أي مسيحي يوناني أو حتى مع أي من أعضاء البرلمان من الجالية المسلمة**

لكن ما كشفه المتابعون من أهالي المنطقة ووسائل الإعلام اليونانية، كان وجها آخر تماما للقصة، أغفلته أو أخفته شبكة الجزيرة ويتماشى مع تقارير سابقة لوكالة الأناضول التركية تدور في نفس السياق الذي أوردته الجزيرة.

ويستند الفيلم في فكرته الأساسية على معلومة زائفة وهي أن غالبية أهل المنطقة هم من الأقلية التركية، بحسب ما أكدت تقارير إخبارية، فمنطقة غرب تراقيا التي يتحدث عنها التقرير، تضم عددا كبيرا من المسلمين، بينما الأتراك هم أقلية ضمنهم، وذكرت صحيفة "غريك سيتي تايمز" اليونانية؛ أن "هناك العديد من اليونانيين المسلمين، وهناك أيضاً المعروفون باسم 'البوماك' أو (المُسلمين الروما أو البلغار)، ولكنّ قناة الجزيرة تجاهلت تلك الحقائق لخدمة أجندة أنقرة ضد اليونان".

وشددت الصحيفة، "رغم أنّ هناك العديد من المسلمين في تراقيا الغربية، لكنّ هذا لا يجعلهم أتراك عرقياً بشكل تلقائي"، كما أن الجزيرة عرضت تقاليد وممارسات لأقليات وعرقيات أخرى، ونسبتها للأتراك.

بدوره، أكد أحد المتابعين اليونانيين على يوتيوب ويدعى ستافروس نياركوس ما جاء في الصحيفة، وكتب، أن "الجزيرة المملوكة للحكومة القطرية تلقي الآن محاضرات حول حقوق الإنسان. صحيح أن الهوية العرقية والهوية الدينية شيئان مختلفان، لكن الحقيقة هي أن جزءًا فقط من هؤلاء الأشخاص يمكنهم القول أنهم أتراك، أما الباقون فهم بوماك وغجر".

وأضاف أن اليونان وتركيا لم تعترفا أبداً بهذه الأقليات على أساس الهوية العرقية بل على أساس ديني. وأضاف أعتقد أن أولئك الذين يشعرون أنهم أتراك يجب أن يذهبوا إلى تركيا لأن السبب الوحيد لاستضافتهم في اليونان كان مقابل السماح لترك اليونان من الروم الأرثوذكس البقاء في تركيا. ونظرًا لأن تركيا لم تلتزم من جانبها بالاتفاق وقامت باضطهاد الأقلية اليونانية التي اختفت تقريبا حتى عام 2000 فقط ومن بقي منهم معظمهم من كبار السن. يجب على اليونان ببساطة سحب الجنسية من هذه المجموعة وطردهم حتى يعيش نفس عدد اليونانيين في تركيا كما يعيش الأتراك في اليونان. هذا هو العدل".

ويبدو من ردود الفعل تجاه التقرير، أن الجزيرة القطرية قد أثارت الغضب والفتنة بين اليونانيين والأقلية التركية، خصوصا في هذا الوقت الذي يشهد فيه البلدان توترا متزايدا بسبب اللاجئين، وتبين فيه أنها انحازت للدعاية التركية بإخفاء حقائق وتزييف أخرى بشكل جلي.

وأوضح الكاتب اليوناني كوستاس كارايسكوس، في مقال نشره موقع أحوال تركية، أنّ تقرير شبكة الجزيرة القطرية مضلل ومعيب وتخلى عن أدنى درجات الموضوعية وقدم فقط الرواية التركية عن المنطقة.

وكشف أن طاقم العمل المكون من ثلاثة أفراد لم يكن يملك ترخيصا للتصوير الخارجي، ولا إذن باستخدام درون، (التصوير بطائرة درون يحتاج إلى ترخيص في كل أنحاء العالم)، كما قاموا بتصوير وجوه ولوحات أرقام سيارات ضباط الشرطة، وكانوا غير مبالين عمومًا بالاعتبارات الأخلاقية.

وسرد الكاتب اليوناني أكثر الانتهاكات الواضحة والأفعال غير القانونية التي تم اقترافها في الفيلم المصوّر، أولها أن صانعي الفيلم لم يتحدثوا مع مسيحي يوناني واحد أو حتى مع أي من أعضاء البرلمان من الجالية المسلمة.

وهناك العديد من النواب الحاليين والسابقين ورؤساء البلديات والمستشارين الذين كان بإمكانهم تقديم وجهة نظر متوازنة، ولكن لم يتم سؤال أحدهم عن الوضع الحالي في تراقيا اليونانية. بل تم الاستشهاد فقط بأولئك الذين وجهوا الاتهامات إلى اليونان، ويعملون لصالح تركيا في المنطقة.

وأشار كارايسكوس أن من بين الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، هؤلاء الذين ينتمون للنقابات التركية غير القانونية والناشرين المتحيزين والصحافيين ورئيس حزب الصداقة والمساواة والسلام الموالي لتركيا، وجمعية "بيكيم" الثقافية للأقليات التي تشوّه اليونان باستمرار، وإبراهيم شريف، الذي تولى دور زعيم ديني دون إذن من الحكومة.

وقدم الفيلم صورة خاطئة تمامًا عن الأقلية المسلمة في اليونان باعتبارها مهمشة، دون تصريح واحد من أي مسلم في منصب رسمي، ولم يكن هناك أي إشارة إلى التدابير الإيجابية، بما في ذلك في مجالي العمل والتعليم، التي توفرها الدولة اليونانية لمسلمي تراقيا.

واستفز الفيلم منذ البداية اليونانيين، بصورة هادئة لرجل مسن يجلس في أحد المقاهي في قرية يسكنها أقلية مع صورة تجمع أفراد حزب الفجر الذهبي اليميني المتطرف، وهم يحملون المشاعل واللافتات. للإيحاء بأن الأقلية تتعرض لتهديد من حركة يمينية قوية.

ويوضح كارايسكوس بأن هذا يستبعد الحقائق المهمة التي تفيد بأن حزب الفجر الذهبي غير ذي أهمية من الناحية الانتخابية، وأنه لم يضر أبدًا بأعضاء الأقلية. وتصوير الفيلم لتاريخ المنطقة كان مبسّطاً ومُسيّساً، موحيا أن ثقافة الحكام العثمانيين السابقين في المنطقة، والذين غادروا قبل قرن، هي المهيمنة منذ عام 1300. ولم يكن هناك ذكر عن الآلاف من السنوات التي ربطت منطقة تراقيا بالعالم اليوناني.

كما يعرض الفيلم معلومات مضللة عن مدارس الأقليات. ويزعم أن السلطات أغلقت خمس من هذه المدارس العام الماضي، ليصل المجموع إلى 65 مدرسة في السنوات الثماني الماضية. وأخفى التقرير أن المدارس في جميع أنحاء البلاد قد أغلقت لأسباب اقتصادية، ولم يذكر أن أطفال المدارس سيتم نقلهم إلى مدارس أقلية أكبر وأفضل تجهيزًا على حساب الدولة اليونانية. ولكن بدلاً من ذلك، يعرض الفيلم المضلل أن أطفال الأقليات يتم إدراجهم في مدارس التعليم العام.

ويذهب الفيلم إلى سياق أوسع ويشير إلى قضية قبرص باعتبارها قضية مناسبة تشير إلى تصلب الموقف اليوناني تجاه الأقليات. ويتحدث زوراً عن أعمال شغب طائفية في الجزيرة أثارت الغزو التركي في عام 1974 بعد الإطاحة بالرئيس القبرصي السابق، مكاريوس الثالث في انقلاب.

وأخيرًا، يقول مقدمو البرنامج إن الشرطة السرية اليونانية كانت تراقبهم باستمرار وتم القبض عليهم في نهاية الأمر واحتجازهم. لكنهم لم يذكروا أن هذا لم يحدث في تراقيا، ولكنه في جزيرة كوس التي تضم مركزا للاجئين، حيث تم القبض عليهم وهم يصورون في مناطق ممنوعة في محاولة منهم لإظهار ما أسموه بالأتراك المضطهدين.

ترامب لن يضيّع وقته مجددا في المؤتمرات الصحافية

واشنطن - أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب أنه سيوقف المؤتمرات الصحافية اليومية التي ينظمها البيت الأبيض للرد على استفسارات الصحافيين، بعد أن أثار جدلا عالميا بمقترح حقن الجسم بمواد معقمة لمكافحة كوفيد – 19.

وكتب ترامب السبت على تويتر أن مؤتمراته الصحافية اليومية حول فايروس كورونا المستجد لا تستحق أن يخصص لها وقتا.

وأضاف الرئيس الجمهوري "ما النفع من عقد مؤتمرات صحافية في البيت الأبيض حين يكون كل ما تقوم به وسائل الإعلام الموجهة هو طرح أسئلة عدائية وترفض لاحقا نقل الوقائع بدقة".

وتابع "يسجلون متابعة قياسية من الجمهور ولا يحصل الشعب الأميركي سوى على أخبار كاذبة. الأمر لا يستحق العناء ولا إضاعة الوقت!".

واستخدم ترامب الذي ينوي الترشح لولاية رئاسية ثانية في نوفمبر، هذه المؤتمرات للتباهي بالسياسات التي تنتهجها إدارته ورفض الانتقادات، مهاجما الصين والديمقراطيين والصحافيين الأميركيين.

ويبدو أن تصريحات ترامب تؤكد معلومات لوسائل الإعلام الأميركية مفادها أنه ينوي بسبب استيائه من الأسئلة حول طريقته في معالجة الأزمة الصحية، وقف مؤتمراته الصحافية التي تنقلها قنوات تلفز يو نية و تستمر أحيانا أكثر من ساعتين. وسيعود الرئيس الأميركي لتركيز اهتمامه على منصته المفضلة تويتر، لمهاجمة خصومه السياسيين ووسائل الإعلام التي لا تنفك تسرد "التقارير الكاذبة" عنه، كما يقول دائما في تغريداته.

وكان رئيس الولايات المتحدة، البلد الأكثر تضررا من وباء كوفيد – 19 مع أكثر من 53 ألف وفاة، أثار الخميس استغرابا خلال أحد مؤتمراته الصحافية.

حيث أعلن "أرى أن المعقمات تقضي عليه (فايروس كورونا) في دقيقة. دقيقة واحدة. هل من طريقة للقيام بشيء مماثل مع حقنة (في الجسم)؟".

وتداولت وسائل إعلام في أنحاء العالم تصريحاته، كما أثارت سخرية مواقع التواصل الاجتماعي.

إلا أن الرئيس حاول التقليل من شأن تصريحاته وأكد الجمعة أنه كان يتحدث "بسخرية" عن هذه المسألة.

ومساء الجمعة أنهى مؤتمره الصحافي بعد 20 دقيقة ورفض الإجابة على أي سؤال.

والسبت لم يعقد البيت الأبيض أي مؤتمر صحافي بعد أن نظم 50 مؤتمرا صحافيا خلال شهرين، للحديث عن آخر تطورات الوباء في البلاد.

الصحافيون يرفضون تقييد حركتهم خلال حظر التنقل في المغرب

الرباط - أثار قرار وزارة الداخلية المغربية، بحرمان الصحافيين من حرية التنقل المهني ليلا طيلة شهر رمضان، استنكارا واسعا من قبل النقابة الوطنية للصحافيين، فيما أعلن أحد أعضاء هيئة المحامين بتطوان، رفع دعوى قضائية ضد وزارة الداخلية لإسقاط القرار، وذلك بتكليف من الاتحاد الدولي للصحافيين.

وقال المحامي محمد الهيني في تصريح صحافي، إنه سيتم في البداية التقدم بتظلم لوزير الداخلية قبل مباشرة أي دعوى قضائية لنعرض فيه العيوب التي شابت قرار فرض حظر التجول الليلي واستثناء غالبية الوسط الإعلامي من ممارسة عملهم بما يتناقض مع دستور المملكة والمواثيق الدولية.

وأكد الهيني أن هذا القرار يعتبر باطلا وغير مشروع لعدم دستوريته ولكونه يضرب الحائط بحق المواطنين في الإعلام والمعلومة. كما أنه يتنكر لجهود الصحافة ووسائل الإعلام في مساعدة السلطات العمومية في التصدي لوباء كورونا.

وفوجئ الوسط الإعلامي بقرار وزير الداخلية بمنع غالبية الصحافيين من ممارسة مهامهم، في سياق ما وصفه بيان الوزارة بتعزيز إجراءات "حالة الطوارئ الصحية" خلال شهر رمضان، عبر "حظر التنقل الليلي" يوميا ابتداء من أول أيام رمضان، من الساعة السابعة مساء إلى الساعة الخامسة صباحا.

ونوهت وزارة الداخلية إلى "استثناء الأشخاص العاملين بالقطاعات والأنشطة الحيوية والأساسية" من حظر التنقل الليلي، مؤكدة "تفعيل إجراءات المراقبة الصارمة في حق أي شخص يتواجد بالشارع العام خارج الضوابط المعلنة" تحت طائلة الملاحقة القضائية.

واعتبرت النقابة الوطنية للصحافة المغربية أن قرار وزارة الداخلية إلى جانب خرقه لمواد الفصل 28 من الدستور، والذي ينص بصريح العبارة على "أن حرية الصحافة مضمونة، ولا يمكن تقييدها بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية، وأن للجميع الحق في التعبير، ونشر الأخبار والأفكار والآراء، بكل حرية ومن غير قيد، عدا ما ينص عليه القانون صراحة"، فهو يجانب الصواب ويساهم في خلق تشنج لا داعي له خلال هذه المعركة الوطنية، ولم يظهر منذ بداية هذه الجائحة من سلوك داخل الجسم المهني ما يستدعي هذا الإقصاء والمنع غير المبرر.

وذكّرت النقابة بأن تقييد حرية الصحافة لم يحدث مطلقا حتى في زمن الحرب، ما يؤكد أن هذا القرار لا يخدم المصلحة العامة للمجتمع، لأن الإعلام والخبر غير المقيد يعتبران جزءا من أسلحة مقاومة هذه الجائحة، والصحافيون الذين يغامرون بحياتهم وحياة أسرهم بالتنقل إلى كل الأماكن التي تحتاج إلى تسليط الضوء فيها على الخبر الصحيح، لن يقبلوا الزاوية المعتمة التي يفرضها هذا القرار.

واعتبرت النقابة أن وزارة الداخلية في حصرها للقطاعات الأساسية تعاملت بانتقائية غير مفهومة للصحافة والصحافيين واستعملت عبارات "أطر المؤسسات الإعلامية العمومية والإذاعات الخاصة"، في تمييز وحصر لا علاقة لهما، بحقيقة الوسط الإعلامي المغربي المتواجد ميدانيا في الصفوف الأولى لمواجهة هذه الجائحة، ولا بالوضعية العالمية التي اختارها المجتمع الدولي لقطاع الإعلام كأحد القطاعات المعنية والأساسية بمقاومة هذه الجائحة.

> **نقابة الصحافيين المغاربة:**
> **تقييد حرية الصحافة لم يحدث مطلقا حتى في زمن الحرب**

ودعت النقابة في بيانها، الحكومة المعنية بهذا القرار إلى التراجع عن هذا القرار التمييزي، باعتباره غير واقعي ولا قانوني، وأعربت عن أملها في أن تتم الاستجابة لمراجعته بما يسمح للصحافيين الحاملين لبطاقة الصحافة المهنية بممارسة مهامهم، ومواصلة معركتهم الخاصة في مواجهة الوباء، ومن ضمنها ممارسة فعلية للسلطة الرابعة في مراقبة ما تقوم به باقي السلطات ونقل الحقيقة بعيدا عن طوفان الإشاعة.

وأعلنت أنها ستبذل ما بوسعها من اتصالات لتحقيق هذا الهدف، وستواصل الدفاع عن حق كل الصحافيين الحاملين لبطاقة الصحافة، في ممارسة واجبهم المهني، طبقا للقانون وأخلاقيات مهنة الصحافة.